PROVISIONAL
S/PV.2486
25 October 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقّت للجلسة السادسة والثمانين بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر في نيويورك،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/١٥

الرئيس :	السيد صلاح	(الأردن)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أوفينيكوف
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتوروف
	توغو	السيد أميفا
	زائير	السيد تشامالا نجي - لا مولي
	زمبابوي	السيد ماشينغادزي
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد كرّان

../..

يتضمّن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألّا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

فرنسا	السيد لوويه
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غور بوث
نيكاراغوا	السيد تينوكو فونسيكا
هولندا	السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ليخنستاين

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٥٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/16048)

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/16051)

تقرير آخر للأمين العام بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943)

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل السنغال الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد كامارا (السنغال) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر أعضاء وفد المجلس الى أن يشغلوا المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر أعضاء الوفد المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين

والأربعمائة أدعو السيد مويشيهانجي الى أن يشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد مويشيهانجي (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : بناء على المقررات المتخذة في جلسات سابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، وانغولا ، وبوتسوانا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، وسيراليون ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، والمكسيك ، وموامبيق ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا ، الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد ولد (اثيوبيا) والسيد فيغوريدو (انغولا) والسيد لوغويلا (بوتسوانا) والسيد كيلافيك (تشيكوسلوفاكيا) والسيد سليم (تونس) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد كوندا (زامبيا) والسيد فونسيكا (سرى لانكا) والسيد كوروما (سيراليون) والسيد مارتينيز اوردانيتا (فنزويلا) والسيد بيليتييه (كندا) والسيد روا كورى (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد وابوجي (كينيا) والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد فافورا (نيجيريا) والسيد كريشنان (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وبلغاريا والجمهورية العربية السورية ، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، فانني أقترح ،

بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد مونيوز (الأرجنتين) والسيد تسفتكوف (بلغاريا) والسيد الفتّال (الجمهورية العربية السورية) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج بجدول الأعمال .

السيد ماشينغادزي (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، لقد هنأتكم بالفعل من قبل على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر . والآن مع ذلك اسمحوا لي أن أعرب عن سعادة وفدى ورضاه اذ يرى فيكم ، ممثلا عظيما لبلدكم العظيم ، تديرون مداولات هذا المجلس ، خاصة عند نظر الحالة في ناميبيا . ان خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية الطويلتين اللتين اظهرتموهما بشكل كبير في الطريقة التي أدرتم بها المشاورات التمهيدية التي أدت الى عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن ، توحيان لنا بالثقة في نتيجة هذه المداولات .

أود عن طريقكم ، سيدى الرئيس ، أن أقدم تحية خاصة وحارة الى زميلنا الممثل الدائم لغيانا السفير نويل سينكلير على الطريقة المثالية التي أدى بها واجباته كرئيس للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر .

في عصر ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ، تشرف هذا المجلس بصفة خاصة بالاستماع الى بيان عظيم حقا لوزير خارجية اثيوبيا ، السيد ولد . ان هذا المجلس مدين له بتلك المساهمة الأساسية . وانني اذ أحييه ، أود أن أدعو جميع الزملاء الى أن يتأملوا بعمق ما قاله الوزير . أود كذلك أن أذكر الزملاء بأنه بما أن الوزير الاثيوبي قد تحدث بصفته ممثلا لرئيس منظمة الوحدة الافريقية ، فان بيانه يعد تجسيدا للشعور الجماعي لافريقيا الحرة بأكملها كما تم التعبير عنه في مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في حزيران/يونيه في أديس أبابا . وينطبق هذا أيضا على البيان الذى أدلى به أمام هذا المجلس في اليوم نفسه ممثل رئيس حركة عدم الانحياز السفير كريشنان ممثل الهند . لقد تكلم السفير كريشنان بالصوت الاجماعي لأعضاء تلك الحركة الدولية . ان اعلان مؤتمر القمة السابع لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام ، شهادة بالغة على هذا التوافق في الرأى .

في الواقع ، ان الجمعية العامة للأمم المتحدة والكثير من أجهزتها الفرعية اتخذت قرارات واعلانات واستمعت الى بيانات تؤيد استقلال ناميبيا وسيادتها . كذلك عبر هذا المجلس عن توافق الآراء هذا ، وخاصة منذ ١٩٧٦ عن طريق قراراته التي اعتمد العديد منها بالاجماع .

ان توافق الآراء الدولي والاجماع الدولي لم يتم التعبير عنهما تأييدا لاستقلال ناميبيا فحسب ، بل أيضا فيما يتعلق بالطريق الذى يؤدى الى هذا الهدف النبيل كما ورد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد حظى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ وقت طويل بقبول المجتمع الدولي بأكمله بما في ذلك نظام بريتوريا باعتباره أساسا لتحقيق تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، ووسيلة وحيدة منصفة وواقعية لتحقيق هذه التسوية .

ومع ذلك ، وبالرغم من هذا الاجماع الدولي المؤيد لشعب ناميبيا ، فان هذا الشعب لا يزال يعيش تحت نظام استعمارى يقمعه ويستغله بقسوة . فالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والخطة الذى يتضمنها لم يظلا دون تنفيذ فحسب ، بل ان نظام الفصل العنصرى يقوضهما بصلفه وتسويفه . ان نظام بريتوريا غير الشرعي الذى يتحدى توافق الآراء الدولي بشأن مسألة ناميبيا ، تشجعه كثيرا مواقف بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي الذين - حتى لا نبالغ في القول - لم يبدو حتى الآن الارادة السياسية والشجاعة المعنوية اللازمتين . وفي الواقع ، فان مواقف وأقوال بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي في بعض المراحل قصد بها القاء الشك على دور الأمم المتحدة وموقفها باعتبارها جهازا مسؤولا قانونيا عن ناميبيا ، وعلى دور مجلس الأمن باعتباره جهازا مسؤولا بصفة أساسية عن ضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وبدلا من الضغط على جنوب افريقيا ، أو حتى تشجيعها للتعاون مع جهود الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) حاول هؤلاء الأعضاء متعمدين ، أو غير متعمدين ، اغتصاب دور الأمم المتحدة ، بالبحث عن حلول للمشاكل النامبية خارج اطار خطة الأمم المتحدة .

لقد أدت هذه المكائد الخبيثة التي تهدف الى تقويض مسؤولية الأمم المتحدة عن ناميبيا الى عقد اجتماعات مجلس الأمن في أيار/مايو من هذا العام . ولحسن الحظ - كما يذكر الأعضاء جميعا - اتخذ المجلس باجماع ملحوظ ، بشرفه ، القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) الذى

يؤكد من جديد - ضمن أمور أخرى - المسؤولية القانونية للأمم المتحدة عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن ضمان التنفيذ السريع لخطة استقلال ناميبيا كما وردت في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كذلك فان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يدين احتلال نظام بريتوريا المستمر وغير الشرعي لناميبيا في تحد صارخ للمطالب الدولية بتحرير هذا البلد ، ويطلب من جنوب افريقيا أن تتعاون تعاونا فوريا وكاملا مع الأمين العام لتيسير تنفيذ خطة الأمم المتحدة . كذلك يفوض القرار الأمين العام في اجراء مشاورات مع أطراف وقف اطلاق النار المقترح في خطة الأمم المتحدة ، وفي تقديم تقرير الى مجلس الأمن عن نتائج هذه المشاورات في موعد لا يتجاوز نهاية آب/أغسطس ١٩٨٣ .

ويجرى عقد سلسلة الجلسات الحالية للمجلس لأن الأمين العام اضطلع بمهـام ولايته ، ولهذا الغرض قدم تقريرا عرض على هذا المجلس في الوثيقة S/15943 بتاريـخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ . ويود وفدى أن يعبر عن تقديره العميق للطريقة المثابرة التي اضطلع بها الأمين العام بمهام ولايته بموجب القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) .

ان مشاورات الامين العام قد أكدت المواقف التالية التي كانت معروفة الى حد ما : أولا ، ان المسائل المتعلقة بخطة الامم المتحدة لانهاء الاستعمار في ناميبيا قد تـم ايضاحها بما يرضي كل المعنيين ، بما في ذلك نظام بريتوريا . ثانيا ، ان المنظمـة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " لا تزال على استعداد ، مثلما كانت منـذ سنة ١٩٨١ ، لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا وللتعاون بأى صورة مـن الصور مع الامين العام في جهوده الرامية الى بدء تطبيق خطة الامم المتحدة لناميبيـا كما جاء في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أى تعديل أو تسويف . ثالثا ، تم حل كـل المسائل المتعلقة بتشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وبوضعـه . رابعا واخيرا ، مازال يتعين على نظام جنوب افريقيا ان يبلغ الامين العام بالنظـام الانتخابي الذى وقع عليه اختياره لاستخدامه في انتخاب جمعية تأسيسية لناميبيـا ، كما جاء في خطة الامم المتحدة .

ومع ذلك ورغم جميع هذه الجهود من جانب الامين العام وحتى في اعقاب زيارته التي قام بها لجنوب افريقيا ، والتي تنم في حد ذاتها عن شجاعة فائقة ، لم يتم احراز أى تقدم صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والسبب وراء عدم احراز التقدم هـو ، كما يقول الأمين العام في تقريره :

" . . . ان موقـف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحـاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يـزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الامم المتحدة أمرا مستحيلا" . (S/15943 ، الفقرة ٢٥) .

ان هذه الخدعة الاخيرة من جانب نظام الفصل العنصرى ، سواء أطلق عليهـا " الربط " المهذب أو تعبير " التوازى " ، خدعة مكشوفة لن تنطلي الا على البسطـاء . وهي ، في رأينا ، تتنافي تماما مع نص القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وروحه ومع خطة الأمـم المتحدة . ان " الربط " — أو أى تسمية اخرى يطلقونها عليه — يصفه مختلف المتكلمين في اماكن اخرى بانه بالغ السخف وغير منطقي وغير موضوعي وغير قانوني وغير اخلاقي وغير منصف . وبالتالي فانه ليس من المدهش ان شجبه تماما ورفضه كلية أولا رؤساء الدول اوالحكومات لدول خط المواجهة في اجتماعهم في اوائل عام ١٩٨٢ وفي اجتماعات لاحقة ثم الدورة السابعة والثلاثون للجمعية في العام الماضي ، ومؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، والمؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال الذى عقد في باريس في نيسان/ابريل ومؤخرا في شهر حزيران/يونيه مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في أديس أبابا .

اذا كانت سلسلة جلسات المجلس في شهر أيار/مايو قد عقدت للتأكيد ، مجددا وبصفة نهائية ، على مسؤولية الامم المتحدة بشأن ناميبيا — وبالطبع هذا هو ما سبق للقرار ٥٣٢ (١٩٨٣) القيام به — فان سلسلة الجلسات الحالية لهذا المجلس ، برئاستكم ، سيدى الرئيس ، تعقد لحماية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الأمم المتحدة من خدعة " الربط " التي حيكت مؤخرا . ومن ثم فان المسألة المعروضة علينا الآن هي ما اذا كان هذا المجلس سوف يرتفع الى مستوى ما تقتضيه هذه المناسبة ويؤيد مشروع القرار الذى تم تعميم نصه على الاعضاء . ان فحوى المشروع المقترح تكمن في ادانته لاصرار بريتوريا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل غير موضوعية دخيلة تتنافي مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقرارات الاخرى لهذا المجلس وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا . هل سيقوم بعض أعضاء هذا المجلس برفع أيديهم في صف جنوب افريقيا العنصرية في تأييدها للربط وبذلك يؤكدون الادعاء الذى ذكره ممثل جنوب افريقيا في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر بأن موقف حكومته " مقبول لدى المجتمع الدولي ويحظى بتأييده " (S/PV.2481 ص ٦٧) ؟

ثانيا ، ان هذه السلسلة من الجلسات تعقد بغية ضمان انه لن يوجد في نهايتها ، مزيد من الاعاقة أو التأخير في البدء بخطة الامم المتحدة . ولكن اذا استمر نظام الاحتلال البريتورى في تسويفه وعدم تعاونه فاننا نوصي بقوة بان يجتمع المجلس دون ابطاء لبحث التدابير الضرورية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وبالطبع فان هذا المجلس ليس بوسعه أن يقبل أو حتى أن يحتمل وقاحة النظام غير الشرعي وغطرسته ، ذلك النظام الذى يسعى لالقاء مسؤوليةتأخير استقلال ناميبيا على كاهل انغولا وهي بلد ، كما نعرف جميعا ،لم ينعم بحدود آمنة أو بالسلم خلال السنوات الثماني التي مرت منذ نيله الاستقلال وذلك نظرا لاعمال العدوان المستمرة من جانب ذلك النظام . من هنا لا يعرف ان حكومة انغولا السيادية قد اضطرتها هذه الاعمال العدوانية التي لا مسوغ لها أن تطلب من حكومة كوبا أن تساعدها في الدفاع عن حدودها في عام ١٩٧٥— أى قبل اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بثلاث سنوات ؟ من هنا لا يعرف انه دون مساعدة البلدان الصديقة مثل كوبا فان السلامة الاقليمية لانغولا تتعرض لخطر بالغ نتيجة ارهاب بريتوريا واجرامها ؟

لا بد من أن يقال لجنوب افريقيا ، بعبارات لا لبس فيها ، ان المسألة التي تتعلق بالقوات الكوبية في انغولا ، والتي اقحمت في مسألة انهاء الاستعمار في ناميبيا ، لا يمكن ان يقوم هذا المجلس او اى جهاز آخر للامم المتحدة بالنظر فيها باعتبار ان هذا يعد تدخلا في أمر يخص عضوين ذوا سيادة في الامم المتحدة ، وبالتالي فانه يشكل انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة . ان الذين يميلون الى وجهة نظر جنوب افريقيا كثيرا ما يذكرون الحاجة لمعالجة شواغل جميع شعوب المنطقة تبريرا لموقفهم . ويقال لنا ان من بين هذه الشواغل واهمها مسألة الأمن . ومن الناحية العملية ، مع ذلك ، فان الشاغل الرئيسي هو أمن جنوب افريقيا وليس أمن أى طرف آخر . ونحن نتساءل بصوت مسموع عمن يهدد أمن جنوب افريقيا في الاقليم . اليست جنوب افريقيا ذاتها التي تقوم بتهديد أمن جيرانها عن طريق سياستها التي تنطوى على قمع الجماهير في الداخل وارهاب جيرانها في المنطقة وقيامها باعمال التخريب والعدوان

العسكرى السافر ضدهم ؟ ان قوات جنوب افريقيا ما فتئت تحتل جزءا كبيرا من أراضي انغولا لمدة تزيد عن العامين حتى الآن ومع ذلك فان الذين يشعرون بالقلق على امن بلداننـــا لا يبدو انهم يفعلون أى شيء لحمل النظام على عدم الاستمرار في تنفيذ سياساته .

واخيرا ، نود أن نؤكد ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يفهم منه ولا يقصد بـــــه أن يكون حلا لجميع المشاكل التي تعاني منها منطقة الجنوب الافريقي . كما لم يقصد بـه أن يعالج الشواغل الجغرافية السياسية لأية دولة أو مجموعة من الدول . لم يقصد بـــــه الا ايجاد حل سلمي لمسألة ناميبيا . وعلينا أن ننظر الى الأمر بهذه الصورة لصالح احراز التقدم صوب تحقيق ذلك الهدف .

الرئيس : اشكر ممثل زمبابوى على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية المانيا الاتحادية . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية ان اعرب عن امتناني لكم ولبقية اعضاء مجلس الامن لاتاحة الفرصة امام وفد بلادى للمشاركة في هذه المناقشة . ان هذا يتيح اليّ فرصة التاكيد على ثقتنا بحكمتكم وخبرتكم ومهارتكم وعلى رضائنا العميق عن العلاقات الممتازة القائمة بين بلدينا .

ونود ان نعرب عن تقديرنا على التفاني الذى ادى به رئيس مجلس الامن في الشهر السابق ، ممثل غيانا ، مسؤولياته الرفيعة .

لقد شاركت جمهورية المانيا الاتحادية ، بصفتها عضوا في مجلس الأمن حينذاك ، في اعداد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبعد ذلك في الجهود الرامية الى البدء في تنفيذه . وقد بذلنا قصارى جهودنا لازالة العقبات التي تحول دون التنفيذ ، ولتدعيم الثقة بين الاطراف المعنية مباشرة ، الامر الضرورى من اجل التنفيذ . وعندما اجرى مجلس الامن مناقشته الاخيرة بشان هذه المسالة في شهر ايار/مايو من هذا العام ، كان هناك ادراك عام بان بعض المشاكل الرئيسية مازالت قائمة في طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي ٣١ ايار/مايو١٩٨٣ ، اتخذ مجلس الامن القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، الذى يقرر ، في جملة امور ، تفويض الامين العام في اجراء مشاورات مع الاطراف في وقف اطلاق النار المقترح ، بهدف ضمان التنفيذ المعجّل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد زار الامين العام ، تنفيذا للولاية الموكولة اليه ، الجنوب الافريقي في اب/اغسطس . وترحب جمهورية المانيا الاتحادية بهذه الرحلة بصفتها جهدا جادا من اجل توليد الثقة اللازمة للانتهاء المبكّر من المفاوضات المؤدية الى استقلال ناميبيا .

وقد قدم الامين العام لدى عودته تقريرا الى مجلس الامن ورد في الوثيقة S/15943 الصادر في ٢٩ اب/اغسطس ١٩٨٣ . وتعتبر حكومة بلادي ان هذا التقرير الشامل يشكل مساهمة هامة نحو ايجاد حل عاجل لمشكلة ناميبيا . وقد اكد المتكلمون في هذه المناقشة عن حق على موضوعية تقرير الامين العام .

ونتيجة للمشاورات المكثفة التي اجراها الامين العام مع الاطراف ، وهي المشاورات التي نص عليها القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، تمت تسوية جميع المسائل المعلّقة الخاصة بخطة الامم المتحدة . ووفقا لذلك ، ذكر الامين العام في نتائج تقريره ما يلي :

" والواقع اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الان من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ." (S/15943 ، الفقرة ٢٤)

ان جمهورية المانيا الاتحادية تشيد بحرارة بالامين العام ، وبممثله الخاص وبموظفي الامانة العامة في مجموعها ، وذلك للجهود الدؤوبة التي يبذلونها في سبيل تامين استمرار تقدم جهود السلم . ان زيارة الامين العام للمنطقة لم تقتصر على توفير الظروف الرسمية الضرورية للشروع المبكر في تنفيذ عملية الاستقلال بموجب خطة الامم المتحدة ؛ بل ان الامين العام ايضا قد ساعد شخصيا على تدعيم مناخ الثقة الأساسي فيما بين الاطراف المعنية .

وبالرغم من تلك الجهود والانجازات ، فان الامين العام قد اضطر الى ان يذكر في تقريره ما يلي :

" ان مسالة انسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط اساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لاتزال تجعل الشروع في تنفيذ خطة الامم المتحدة امرا مستحيلا " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥)

اننا ايضا ننظر الى هذه الحالة بانشغال كبير . ونعتقد انه لابد من الاعتراف بحق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال ، وانه لابد من تنفيذه بغض النظر عن اية مشكلة اخرى . وقد سبق لوفد بلادي ان شدد اثناء المناقشة

السابقة للمجلس على أن هذه المسالة لا تقع في اطار المهمة التي اضطلع بها فريق الاتصال في ١٩٧٧ . على أننا لا نزال نواجه حقيقة كون المشكلة قائمة بالفعل ، وانه سيتوجب اخذها بعين الاعتبار من جانب كل من يهدف بصورة واقعية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، سواء شئنا ذلك ام ابينا .

وكما اوضح الامين العام في تقريره ، ان هذه المشكلة يجب ان تحل في سياقها الذاتي ، وعلى يد المعنيين بها بصورة مباشرة ، متصرفين في اطار حقوقهم السيادية ، واهم من ذلك كله لابد أن يبذل كل من يعنيهم الامر جهدا صادقا لتخفيف حدة التوترات والقضايا المثيرة للنزاع في المنطقة ككل . ولابد في اى حل لهذه المسالة من مراعاة المصالح الامنية المشروعة لجميع الأطراف المعنية .

لقد مرّ وقت زائد عن الحد بالفعل . ومع اننا نفهم ونشاطر الشعور بالاحباط السائد فيما بين اصدقائنا الافارقة ازاء هذه الحالة ، فاننا نناشدهم الا ينسوا ما حققناه سويا حتى الآن وألا يتخلوا عنه . وأود ان أؤكد في هذه المناسبة على أنه لم يتسن تسوية جميع المسائل المتعلّقة الخاصة بخطة الامم المتحدة الاّ بين جميع الاطراف المعنية ، وخاصة دول خط المواجهة ونيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وفريق الاتصال ، هذا التعاون الذى جرى بروح من الثقة والمثابرة ، تلك هي الروح التي عليها اليوم توليد الزخم الضرورى للتغلب على العقبة الكاداء الاخيرة التي تحول دون تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي ضوء تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن ، نحث جنوب افريقيا على أن تعجل باختيار النظام الانتخابي ، وأن يتبع ذلك ابلاغ الممثل الخاص للامين العام وفقا لخطة الأمم المتحدة .

واننا نعتقد بشكل قاطع ان هذه المسألة لا ينبغي الاّ تؤدى الى أى تاخير في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . هذا وقد اعربت سوابو عن استعدادها لقبول اى من النظامين الانتخابيين قيد المناقشة .

واذا ما استمرت جميع أطراف المفاوضات في مساعيها بروح الواقعية والمثابرة اللتين سادتا حتى الآن ، فاننا سنتمكن من تحقيق هدفنا المشترك الا وهو استقلال ناميبيا .

الرئيس : اشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد اميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بـادئ ذى بدء أن أتقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، بتهاني وفد بلادى الحارة للاسلوب البارع الذى تديرون به أعمال مجلس الأمن منذ توليكم الرئاسة . ان كفاءتكم وخصالكم كدبلوماسي محنك وخبرتكم الواسعة في مجال العلاقات الدولية تمثل ضمانات أكيدة لنجاح المداولات الحالية للمجلس المتعلقة بمسألة ناميبيا .

اسمحوا لي أيضا أن أقدم الى سلفكم ، صاحب السعادة السيد نويل سينكلير ، تهاني وشكر وفدى للعمل الممتاز الذى أداه في الشهر الماضي لدى ترؤسه مجلس الأمن . فقد وضع مرة اخرى صفاته المعروفة للجميع في خدمة مجلس الامن .

أود بالمثل ان اغتنم هذه المناسبة كي أشكر بحرارة الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار للجهود التي لا تكل التي يبذلها من أجل تيسير وصول ناميبيا الى الاستقلال في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويشعر وفد بلادى بامتنان خاص للأمين العام للتقرير الكامل للغاية الذى قدمه بموجب القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) .

للمرة الثانية في هذه السنة تعرض مسألة ناميبيا على المجلس بناء على طلب مشترك من البلدان غير المنحازة والمجموعة الافريقية . وهذا النداء الجديد الرامي الى أن نقيّم الحالة والى ان نتصرف ، يبين بصورة جلية وواضحة القلق البالغ لدى البلدان غير المنحازة والاحباط المرير لدى الافارقة ، لا سيما شعب ناميبيا الباسل الذى يواجه صلف جنوب افريقيا ، مقرونا بالمناورات التعطيلية ، بل والعجز المتسم بالتواطؤ من جانب بلدان معينة في فريق الاتصال الغربي .

ومن أجل المساعدة على الخروج من هذا المأزق المصطنع الذى اختلقته جنوب افريقيا واصدقاؤها ، قام المجلس ، في ٣١ أيار/مايو الماضي باتخاذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) بالاجماع . وهذا القرار ، أعاد تأكيد كل الاحكام الواردة في القرارات السابقة ذات الصلة وأدان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع والمستمر لناميبيا ، وطالبها بتبني تعهدات قاطعة تشهد على استعدادها لاحترام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالتعاون بشكل مباشر وتام مع الامين العام لمنظمة الامم المتحدة للاسراع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وتحقيق استقلال ناميبيا في وقت مبكر .

وأى مراقب واع كان سيجد أن ذلك القرار الجديد لمجلس الأمن ، قرار مكتـوب عليه الفشل قبل أن يجف الحبر الذى كتب به ، لأن جنوب افريقيا كانت ترد على لسـان ممثلها ، بالتهكم والسباب والوعيد على الانتقادات والنداءات التي وجهت اليها أثنـاء المناقشة .

وفي هذا المجلس ، تنبأ وفد بلادى ، في شهر أيار/مايو الماضي ،مسترشـدا بدروس الماضي ، بان القرار لن يجدى فتيلا . وبين ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم يتـم حتى الشروع في تنفيذه لاسباب أربعة هي : أولا ، ان ما يطلق عليه قبول جنوب افريقيا لذلك القرار كان في الحقيقة أداة لكسب الوقت حتى تتمكن من مواصلة هيمنتها العنصرية على ناميبيا ، ثانيا ، تعنت جنوب افريقيا ، الذى ثبت بالاغتيال الشائن للمناضليـن الشجعان من أجل الحرية ، وبالاعتداءات الجبانة على البلدان المجاورة ، ثالثا ، سوء نية بعض بلدان فريق الاتصال التي تشجع ، بموقفها النظام العنصرى على مواصلـة احتلاله غير المشروع لناميبيا ، رابعا واخيرا ، ادخال عناصر دخيلة على المسألة تتعلق بتواجد القوات الكوبية في انغولا .

ولهذه الأسباب ــ أو بالاحرى لهذه الحجج الواهية ــ وصلنا الى المأزق الحالي الذى أثبت مرة اخرى مدى عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤوليته الاساسية في مجـال يمكنه فيه ان يكون نظرا لحقوقه المشروعة ولصلاحياته خاصة ، صاحب الكلمة الاخيـرة ، والواقع ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى ينص على خطة التسوية لناميبيا لم يتضمـن ، ولم يكن حتى من الممكن ان يتضمن ، أية اشارة الى تواجد القوات الكوبية في انغـولا ، لان ذلك التواجد يعود الى تصرف سيادى لحكومة مستقلة ذات سيادة . وبالتالي كـان من حق اعضاء المجلس تماما أن يصفوا ذلك العنصر بأنه دخيل ، وهو ما فعلوه فـي ٣١ أيار/مايو حين اتخذوا القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، اذ أدانو

" احتلال جنوب افريقيا المستمر وغير الشرعي لناميبيا "

وطلبوا اليهـا

" ان تلتزم التزاما قاطعا باستعدادها للامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)"

مع فهم أنه في اطار تنفيذ هذا القرار لم تبق سوى تسوية مسألة اختيار النظام الانتخابي وبعض المشاكل المتعلقة بتشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

على انه بعد أن احتالت الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا على الأمين العام ليزور ذلك البلد ، نزعت القناع عن وجهها البشع وعادت مرة اخرى الى مطالبها السابقة المتعلقة بالانسحاب المسبق للقوات الكوبية من أنغولا . وبالطبع لا يمكن لهذه الحكومة ان تحظى بثقتنا . فبعد ان حوصرت الآن في آخر معاقلها ستلجأ الى كل الاساليب الممكنة — القائمة على الخداع أو الخسة — من أجل كسب الوقت ، وتؤجل بالتالي تحقيق الامل المشروع لشعب ناميبيا في تحقيق الحلم الوطني الذى قال انتظاره . ان جنوب افريقيا ، بقيامها بذلك ، لا تدرك بتاتا ان الوقت لا يعمل في صالحها ، بل يعمل في صالح المقاتلين البواسل الذين يناضلون بأيديهم ، حفاة الاقدام ، صدورهم عارية في مهب الريح ، والجبين عال يسمو برؤيا وطنية عارمة ، مثل جنود "العام الثاني للثورة الفرنسية" كما وصفهم الشاعر فكتور هوغو .

ان وفدى يرى ان الوقت والمكان مناسبان للتنديد بهذا التسويف وبالحجج الواهية التي تختلقها الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا من أجل التهرب من الالتزام الواقع على عاتقها وفقا للميثاق ، بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونحن نؤكد مجددا وبشدة معارضتنا للشرط التعسفي الذى فرضته هذه الحكومة على حصول ناميبيا على الاستقلال في اطار القرار السالف الذكر . ودون شك ان جنوب افريقيا تحظى بتشجيع اصدقائها الذين وجدت لديهم آذانا صاغية لمطالبها . وهؤلاء الاصدقاء يرتكبون خطأ خطيرا بقيامهم برهن المستقبل للحصول على مصالح آنية ، اذ ينسون أن مصالحهم تلك ستحمى بطريقة أفضل في ناميبيا المستقلة وذات السيادة والتي تكون سيدة ثرواتها الطائلة . لذلك يرفض وفد بلادى بشدة هذا الربط الغريب لانه حجة خداعة وهو في نفس الوقت محاولة للتخويف . ان لأنغولا الحق كل الحق في عقد اتفاقات دولية بصدد أمنها وان القوات الكوبية لم تتواجد في انغولا الا بسبب تهديد ذلك الأمن . اما انسحاب تلك القوات الذى يرغب فيه البعض ، فسيتيسر بقدر كبير لو تم الانسحاب العسكرى لجنوب

افريقيا من ناميبيا ومن جنوب انغولا . وهذا الموقف حدده بوضوح تام السيد باولو جورجي وزير خارجية انغولا ، عندما تكلم في ٢٤ أيار/مايو الماضي أمام هذا المحفل نفســـــه . فقد قال :

" ان الحكومتين الانغولية والكوبية متفاهمتان على أن انسحاب القـــوات الكوبية المرابطة في الأراضي الانغولية سوف يتم عن طريق قرار سيادي لحكومـــة جمهورية انغولا الشعبية ، متى زالت كل احتمالات العدوان أو الغزو المسلح " . (S/PV.2411 ، ص ١١) .

لقد مضت خمس سنوات منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولقد أدى الانتظار القلق خلال تلك الفترة الى الاحباط واليأس ، اللذين أديا بدورهما الى الكراهية والعنف اللذين أسفرا أيضا عن القمع والعناد . كانت تلك هي النتائج الملموسة الوحيدة لفشل اجتماع قبل التنفيذ الذى عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، ولقضاء جنوب افريقيا على التوافق العام في الآراء الذى تحقق بعد صبر شديد بشأن مقترحات التسوية وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك عندما أقحم هذا البلد بصورة مثيرة في المفاوضات مسالة التوازى الغريبة عن الموضوع ، تلك المسألة التي لم تثر ولم يتم تصورها في المفاوضات السابقة .

لقد كنا قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق لو لم تقرر جنوب افريقيا القضاء على خطة الأمم المتحدة للتسوية . ان سوء نية تلك الدولة وانتهاكها لالتزاماتها وفقا للميثاق دفعا مجلس الأمن في جلساته التي عقدها في أيار/مايو الماضي الى اتخاذ مواقف ضدها وردت في القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) والى اعطاء تفويض جديد للأمين العام :

"بهدف ضمان التنفيذ المعجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

(القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) الفقرة ٤)

غير أنه يتضح من تقرير الأمين العام أنه رغم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالأطراف ولا سيما جنوب افريقيا ، فان هذه الدولة تستمر في عنادها وليس من الممكن الحصول منها على أدنى مؤشر يثبت نيتها في تطبيق خطة الأمم المتحدة للتسوية .

في هذه الظروف ، لم يعد أمام المجلس ، الذى دين قراره من جديد تحت اقدام جنوب افريقيا ، الا توجيه اللوم ، بل حتى الادانة ضد هذا البلد لرفضه المستمر تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى لا تتضمن عباراته الواضحة أية اشارة الى مسألة "الربط"، ولا انتهاك هذا البلد بصورة مستمرة للالتزامات التي تنص عليها الفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق . لذا يجب على المجلس أن يعلن ، بصورة قاطعة ، عدم وجود أى أساس للتوازى بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا وتحقيق استقلال ناميبيا .

وبالاشارة الى الفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق أذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة أسف بحق ، في تقريره في العام الماضي ، لأن

" الحكومات [تميل] الى تصرف في الأمم المتحدة بطريقة يبدو معها أن صدور قرار ما انما يعفيها مستقبلا من المسؤولية ازاء الموضوع الذى يتناوله القرار " .

(A/37/1، ص ٦)

ان تصرف جنوب افريقيا تجاه مسألة ناميبيا يشهد على هذا التراخي . وبالتالي لم يعد من واجب مجلس الأمن ، وقد أعلن منذ أمد بعيد عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، الا أن يلجأ ، انقاذا لكرامته وسلطته ، الى تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق في حالة رفض جنوب افريقيا الاعلان بسرعة عن النظام الانتخابي الذى اختارته ، مما يمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار يصرح بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

أود أن أختتم هذا البيان ، أولا ، باعادة التأكيد على موقف بلادى كما أعرب عنه أثناء المناقشة العامة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة وزير الخارجية والتعاون لتوغو السيد أكاكبو أهيانو . فقد قال في ذلك الوقت انه منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)

" لا تزال جنوب افريقيا تتحدى منظمتنا . والأدهى من ذلك ، أن بعض الدول [القوية] الأعضاء في منظمتنا ، التي صوتت دون شرط على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تبدى اليوم اتجاها نحو التعاطف مع جنوب افريقيا ، ومع دعواها للربط بين استقلال ناميبيا ونقض الاتفاق الدولي من قبل الدول المجاورة ذات السيادة .

" وترى توغو أن استقلال ناميبيا هو ضمن مشاكل تصفية الاستعمار ، ويندرج في اطار أهداف الأمم المتحدة ، وينبغي أن تفصل هذه المشكلة عن التدخلات التي تقوم بها جنوب افريقيا في الشؤون الداخلية لأنغولا وبلدان خط المواجهة الأخرى " . (A/38/PV.8، ص ٦٣)

ثانيا ، أود آن أدلي بملاحظة شخصية بشأن حرمان الشعب الناميبي من حقه غير القابل للتصرف في العيش في ظل الحرية والاستقلال على أرضه ، وبشأن دورة العنف البشع الناجم عن تلك الحالة . وباتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تولد الأمل في قلب شعب ناميبيا المعاني ، ولكن بمرور السنوات يخبو هذا الأمل ويحل محله شعور عميق بالاحباط . هذا الاحباط الذى أدى بالمقاتلين الشجعان من أجل الحرية أن يكتبوا على صدورهم " فلنتخل عن كل أمل " ، وهي نفس العبارة التي نقشت على بوابة جحيم دانتي .

مهما كان الثمن لا أزال مقتنعا بأن هذا الشعب ، تحت قيادة ممثله الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، سوف يواصل ترديد أناشيد النصر لنضال التحرير الذى يخوضه أبناؤه وبناته الأبطال . وان الأمثلة المأساوية لشهدائه العديدين سوف تبقى الى الأبد . لقد واجهوا الفصل العنصرى ، وقدموا التضحية الكبرى ، لأنهم لم يولدوا لكي يستكينوا لظروف غير انسانية تفرض على شعبهم . هذا هو السبب في خوضهم النضال الشريف : انهم يرفضون تلك الحياة الرخيصة المقيتة .

الرئيس : أشكر ممثل توغو على بيانه وعلى العبارة الرقيقة التي وجهها الي .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، ان توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/اكتوبر هو مصدر سعادة وارتياح لي شخصيا ولأعضاء وفد باكستان الآخرين . خلال العام الماضي كان لي الشرف باعتبارى عضوا في مجلس الأمن بالعمل عن كثب معكم بشأن العديد من المسائل الهامة التي عرضت على المجلس . وقد أتاح لي ذلك العمل الفرصة لمعرفة صفاتكم الشخصية بصفتكم رجل سياسة ودبلوماسيا بارعا ومفاوضا ماهرا ومحنكا . هذه المناقب التي تقترن بشخصيتكم الفياضة بالود والصداقة تشكل ضمانا بأن أعمال المجلس الهامة سوف تقومون بتوجيهها بكفاءة ونجاح . وبالمثل ان من دواعي الارتياح العميق بالنسبة لنا أنكم تمثلون بلدا يتمتع باكستان بعلاقات أخوية وثيقة معه ويكن له قادة وشعب باكستان أعظم الاحترام والاعجاب .

أود أيضا أن أسجل اعجابي العميق بالسفير سنكلير ممثل غيانا لقيادته القديرة والفعّالة لمجلس الأمن في الشهر الماضي .

لقد تناول المتكلمون الذين سبقوني باجتهاد عظيم ومعرفة دقيقة كل جوانب مسألة ناميبيا . ومع ذلك فانه نظرا للأهمية التي تتسم بها هذه القضية فان حقائقها الأساسية تستدعي التكرار ما دامت القضية لا تزال دون حل نظرا لتعنت بريتوريا ، التي لا تريد أن تتخلى عن مكاسبها غير المشروعة بالاستمرار في استعمار ناميبيا . وان نجاح بريتوريا في تأخير حصول ناميبيا على الاستقلال يشجعها على التمادي في هذا السبيل ، الذي تسلكه دون عقاب .

لقد أنقضت الآن ١٧ سنة منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وثمة خطوة هامة نحو حل المسألة الناميبية اتخذتها محكمة العدل الدولية التي قضت في عام ١٩٧١ ضد احتلال بريتوريا للأقليم . وقد تبع ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى قدم الخطوط العريضة من أجل استقلال ناميبيا وهو قرار لم ينفذ حتى يومنا هذا .

ان دورة مجلس الأمن الحالية التي يبحث فيها مسألة ناميبيا مكملة لاجتماعاته التي عقدها في شهر أيار/ مايو الماضي ، عندما عهد الى الأمين العام بموجب القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) القيام بمشاورات مع الأطراف المعنية بغية ضمان التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد وردت نتائج اتصالات الأمين العام مع الأطراف المعنية خلال زيارته للمنطقة في شهر آب/ اغسطس في تقريره (S/15943) .

وأغتنم هذه الفرصة كي أشيد بتفاني الأمين العام لدى اضطلاعه بولايته وبتقريره الذى يبعث على الاعجاب ، اذ انه يظهر بوضوح التقدم الذى تم احرازه نحو تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويحدد العقبة التي وضعت في طريق استقلال ناميبيا .

لقد بين تقرير الأمين العام أن هناك مسألتين هامتين تم حلهما ، وهما ، اختيار النظام الانتخابي ، وبعض المسائل المتعلقة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله . وأن الدليل على احراز تقدم بشأن هاتين المسألتين واضح من ملاحظة الأمين العام التالية التي يقول فيها :

" والواقع اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " : (S/15943 الفقرة ٢٤) .

وبناء على هذا التقييم الايجابي ، فان المرء لا يسعه الا أن يأمل في أن الخطوة المنطقية التالية تتمثل في تحقيق خطة استقلال ناميبيا المتجسدة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . بيد أن الأمين العام قد خيب أملنا في ملاحظته التالية التي يقول فيها :

" . . . ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥) .

لقد قام الأمين العام ، كما ذكر في تقريره ، بتذكير سلطات جنوب افريقيا في مباحثاته الأخيرة في نيويورك وبريتوريا بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقبل الربط الزائف لانسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط أساسي لتنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . وأن الأمين العام اذ قام بذلك ، فانه أكد من جديد الموقف الثابت للجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا الذى عقد في باريس في شهر نيسان/ ابريل الماضي .

لقد عطلت سوابو طيلة قيادتها لكفاح تحرر شعب ناميبيا بطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية ورباطة الجأش . وقد أكد من جديد ، بيتر مويشيهانجي ، أمين الشؤون الخارجية لسوابو ارادة وتصميم سوابو على المضي قدما في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكرر استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار والتعاون مع الأمين العام وممثله الخاص في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الحكيمة بشأن استقلال ناميبيا .

ان اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ليس له ما يبرره ومن الواضح أنه يهدف الى عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وان هذا المطلب لا يعدو كونه ذريعة ناشئة عن موقف جنوب افريقيا وأعمالها في أعقاب اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان جنوب افريقيا وقد وافقت بصورة شكلية على خطة الأمم المتحدة ، ربما بضغوط من واضعيها ، الأعضاء الخمسة في فريق الاتصال ، نكثت عن تعهدها بتنفيذ الخطة عندما شككت في حياد الأمم المتحدة . ولما كان من غير الممكن الابقاء على هذا الرفض ، لا سيما بعد أن أعربت الأمم المتحدة وسوابو عن استعدادهما لقبول أية اهتمامات مشروعة لجنوب افريقيا بشأن أنماط الانتخابات والاشراف عليها في ناميبيا ، أثارت سلطات بريتوريا مسألة غريبة تماما وهي مسألة القوات الكوبية التي لم تكن في الحسبان ابان اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الأمم المتحدة اذ قبلت ذلك المطلب ، فانها تكون قد سلمت للدول القوية بالحق في حرمان الدول الصغيرة من حريتها على أساس مصالح أمنية تحدد بطريقة تعسفية .

ان سلوك جنوب افريقيا العدواني في المنطقة لا يبعث على الأمل في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ما لم ترغم على ذلك . انها تشن بانتظام هجمات وحشية على جميع جيرانها في محاولة لتخويفهم واجبارهم على سحب تأييدهم لشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا ضد الاستعمار الذى تمارسه وضد سياسات الفصل العنصرى الوحشية التي تنتهجها . وقد كانت موزامبيق آخر ضحايا التهور العسكرى لجنوب افريقيا . ان ازدراء بريتوريا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة قد أضحى جليا بعدما أشار ممثلها الى الهجوم على موزامبيق وقال متحديا في بيانه أن جنوب افريقيا ستكرر هذه الهجمات كلما رأت ذلك ضروريا . وقد كان ذلك بمثابة تأكيد صارخ لمبدأ العدوان في محفل أناطت به دول العالم ولاية رسمية لصيانة السلم والأمن الدوليين .

لقد استباحت جنوب افريقيا لنفسها الهجوم على جيرانها لجعل ناميبيا رهينة رحمتها ، حارمة بذلك شعبها من الاستقلال بحجة ترتكز على آليتها العسكرية التي تمكنت من بنائها بمساعدة الموارد التي يضعها تحت تصرفها حلفاؤها وأصدقاؤها الغربيون . وهناك خمسة من هؤلاء الحلفاء والأصدقاء أعضاء في فريق الاتصال الغربي عطوا في البداية على اعداد خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . ووفقا لذلك ، فانهم يتحملون المسؤولية الاخلاقية والسياسية لارغام جنوب افريقيا على تنفيذ الخطة .

ان على الأمم المتحدة الوفاء بالتزامها تجاه شعب ناميبيا ، الذى تحمل بصبر كبير المعاناة التي فرضها عليه الظلم الاستعمارى ونظام الفصل العنصرى الوحشي . ومن الجلي أن التطورات قد وصلت الان الى مرحلة ينبغي فيها لمجلس الأمن أن يضع جدولا زمنيا لتنفيذ خطة استقلال ناميبيا . واذا ما أصرت جنوب افريقيا على سياستها التعويقية فانه ينبغي لمجلس الأمن الا يتردد في استخدام جميع الصلاحيات المخولة اليه بموجب الميثاق ، بما

في ذلك فرض جزاءات شاملة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقراراته وانهاء حقبة مظلمة من الاستعمار خيمت على ناميبيا زهاء مائة عام .

الرئيس : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي لدى ولشخصي .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية ، الذي أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لقد سبق لوفد الجمهورية العربية السورية أن ساهم في مناقشات مجلس الأمن حول مسألة ناميبيا وذلك خلال شهر أيار/مايو المنصرم ، وقد تمخضت هذه المناقشات في وقتها والتي جرت على مستوى رفيع عن القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) وهو قرار قصد منه اعطاء جنوب افريقيا مهلة اضافية لعلها ترتدع أو ترعوى فتنفذ بدون قيد أو شرط ما تعهدت به هي وحلفاؤها ، من تحقيق لاستقلال ناميبيا وفق خطة الأمم المتحدة النابعة عن القرار المذكور أعلاه . وقد وضع مجلس الأمن مرة أخرى وبحق كامل ثقته في الأمين العام للأمم المتحدة بهدف اجراء مشاورات مع الأطراف المعنية لضمان التنفيذ المعجل لاستقلال ناميبيا ، وقد قام السيد الأمين العام بتنفيذ ولايته بكل دقة وأمانة وصبر وتقدم بالتقرير المتضمن في الوثيقة S/15943 . ويتضح بجلاء من هذا التقرير أن سوابو متمسكة بتعهداتها وبكلمة الشرف التي أعطتها رغم ما قدمته من تنازلات وذلك في سبيل حقن الدماء ، في حين أن حكومة جنوب افريقيا العنصرية في بريتوريا هي اليوم أكثر تصلبا من أي وقت مضى في تنفيذ تعهداتها على شروط ليست لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة باحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يجسد الشرعية الدولية .

ان ما يسمى بالربط أو التوازى ، المرفوض أساسا من الأغلبية الساحقة من الدول ومن الأمين العام للامم المتحدة ، لا يقصد منه سوى الاستمرار في احتلال ناميبيا واستعمارها ونهب ثرواتها واهانة كرامة سكانها وتحدى المجتمع الدولي ، وبصورة خاصة مجلس الأمن . واضافة الى ذلك فان هدف جنوب افريقيا من هذا الربط الذى تتبناه واشنطون بكل قوتها هو المحافظة على وضع ناميبيا الراهن كمستعمرة لخدمة المصالح الاستراتيجية للامبريالية العالمية التي تقودها وتتزعمها الولايات المتحدة الامريكية . وما الاعتداءات المتكررة على كل من انغولا وموزامبيق وليسوتو وزامبيا الا برهان على أن بريتوريا وحلفاءها يعملون على بسط الهيمنة الكاملة على افريقيا الجنوبية فيدوسون بذلك على تطلعات شعوب هذه المنطقة التوّاقة الى احلال السلام والاستقرار، وهما شرطان أساسيان لتحقيق تقدمها الاجتماعي والاقتصادى .

ان حجة الربط والتوازى تشكل تهديدا لأمن وسلامة انغولا ، وترمي الى حجب الاستقلال عن ناميبيا . واضافة الى ذلك ، فان هذه الحجة تمثل تدخلا في الاختصاصات السيادية لدولة انغولا . ان ما يسمى بالربط أو التوازى ليس سوى وسيلة للابتزاز ، خاصة اننا نعلم مسبقا بان تعهدات جنوب افريقيا بالنسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تكن سوى مناورة لكسب مزيد من الوقت ، حتى تتمكن حكومة بريتوريا العنصرية من بناء قوات عسكرية قادرة على ارتكاب العدوان ضد أية دولة افريقية في المنطقة تحيط بها اقليميا ، وكل ذلك بدعم من التحالف الاستراتيجي مع الادارة الامريكية .

ان احدث المعلومات تفيد بان القدرة العسكرية لبريتوريا سواء الذاتية منها أو المستوردة من حلفائها ، قد تضاعفت بالمقارنة بما كانت عليه يوم اتخاذ المجلس للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومن ثم فان موضوع الربط أو التوازى هو مناورة لتحويل انظار الرأى العالمي عما يجرى داخل جنوب افريقيا ، حيث ازدادت عمليات المقاومة البطولية التي تقوم بها جماهير جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصرى ، وبدأ هذا النظام ، بفعل الضربات المحكمة التي وجهتها اليه من الداخل المقاومة البطولية التي يخوضها

شعب جنوب افريقيا ، يشعر بالوهن والخلل ، ولا أحد يشك في ان هناك اليوم شرخا في النظام اللاانساني وفي مؤسساته الهمجية المتجسدة في الفصل العنصرى .

ومن المؤكد ان النظام العنصرى في بريتوريا يسعى الى تصدير أزمته الداخلية الى الخارج عن طريق الاعتداءات المسلحة التي يرتكبها والتي عددها من تكلموا قبلنا . وقد عهدنا ذلك في جنوب افريقيا ، الى تصدير الازمات ، كما عهدناه في الشرق الأوسط .

ان تصدير الازمة الداخلية الى الخارج هو عبارة عن الهروب الى الامام ، وما نتيجة الهروب الى الامام الا الهروب الى الوراء . فجنوب افريقيا لن تربح أية معركة ولن تتمكن من الابقاء على الهياكل العنصرية والمؤسسات التي تحميها . فلا يعقل ان يتمكن نظام الاقلية المستغلة من مقاومة الملايين من الملتزمين بمعركة المصير ، وهي معركة مصير يشنها شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وشعوب الدول المحيطة المهددة باستمرار باستقلالها وحريتها وامنها .

وانطلاقا من تحليلنا للواقع الجيوسياسي ، ومن خلال قراءتنا للتاريخ في جنوبي افريقيا وفي غيرها ، فان على نظام بريتوريا العنصرى ، وأى نظام عنصرى ، ان يختار بين الحل السلمي لمشكلة ناميبيا أو الدمار الكامل وما سيرافق ذلك من ازهاق للارواح . واننا على يقين بان المتعصبين لا ينظرون الى المستقبل الا من خلال ما يجنونه اليوم من أرباح وفوائد على حساب الملايين من المستضعفين ، وكم من مرة تمكن المستضعفون من تجاوز أسباب استضعافهم والقضاء على مضطهديهم والمعتدين عليهم .

ان مجلسكم الموقر اذا ما اراد ان يصل الى تحقيق حل سلمي لمسألة ناميبيا ليس امامه سوى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وكلما استعجل بذلك خفف من الآلام الانسانية ، لا سيما الآلام التي يعاني منها شعب ناميبيا موضوع بحثنا الحالي .

ونرجو ان لا تقتصر اعمال هذا المجلس على الادانة أو على تحديد مهل جديدة لتنفيذ قراراته ، اننا نطالب بعقوبات شاملة وملزمة تفرض اليوم قبل الغد للأسباب التي ذكرناها ، وان فرض هذه العقوبات يجب الا يتناقض ابدا مع تعزيز قدرات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على الاستمرار في كفاحها الوطني في جميع المجالات وبكل الوسائل ، ويجب الا يؤثر عليها .

ولكننا من جهة أخرى ، نعلم مسبقا بان الولايات المتحدة الامريكية ، التي تتبنى سياسة التسويف والمخادعة بالفاظ منمقة ولكنها تقطر سما مثل شعار المشاركة البناءة ، ستقف في هذا المجلس لتقول مرة اخرى لا للحرية ، لا للاستقلال ونعم للعنصرية ، ونعم للاستبداد . ان الولايات المتحدة الامريكية عدوة للسلام في جنوبي افريقيا ، وهي مع الاسف تفتخر بذلك ، وتساند ذلك سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، واني استشهد بما قاله في هذا المجلس السيد السفير روبيا ممثل تنزانيا وهو سفير احدى دول خط المواجهة عندما قال امام مجلسكم :

"ولا يساورنا اى شك في ان الذين يحاولون تشويه المنطق والحقيقة ويدوسون باقدامهم حقوق الشعوب لأغراض ايديولوجية ، لا يرغبون في السلام في الجنوب الافريقي . والذين لا يألون جهدا لصنع الاعذار لجنوب افريقيا لتبرير العدوان بحماس أشد من حماس سلطات الفصل العنصرى نفسها لا يمكنهم ان يدعوا انهم يعملون من اجل استقرار المنطقة . بل بالأحرى ان اعمالهم تؤدى الى تكريس عدم الاستقرار والعنف ". (S/PV.2482 ، ص ١٧) .

هل لي أن اختتم كلمتي هذه بالتذكير بكلمات ممثل سوابو في هذا المجلس في ايار/مايو ، عندما قال :

" اود ان اعلن ، باسم شعب ناميبيا ، انه ، مالم تعمل هذه الهيئة الموقرة بصورة حاسمة على ضمان انسحاب جنوب افريقيا من اراضي ناميبيا الدولية ، لن يبقى لدينا اى بديل سوى مواصلة الكفاح المسلح بكثافة اكبر اننا لا نحب سفك الدماء ، غير اننا عندما نتصدى لحكومة مثل حكومة جنوب افريقيا ، التي تؤمن بالعنف وسفك الدماء ، يتوجب علينا ان نكون على استعداد لمجابهتها بوسائلها . ان كفاحنا قد يطول ويمتد ؛ وقد يكون دمويا ومكلفا من حيث الارواح البشرية ؛ ولكنه ثمن نحن على استعداد لدفعه من اجل استقلالنا". (S/PV.2439 ، ص ٧٣-٧٥) .

الرئيس : اشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

ليس هنالك متكلمون اخرون مسجلون على قائمتي لهذه الجلسة.

وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة مناقشة هذا البند من جدول الاعمال بعد التشاور مع اعضاء المجلس.

بيان لممثل نيكاراغوا :

السيد تينوكو فونسيكا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نظرا لعامل الوقت ، فاني أود أن اتأكد من أن جميع الحاضرين هنا في قاعة المجلس يعرفون الرسالة التى ارسلناها صباح اليوم ، التي نطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن ونحن نرغب في أن نقدم تلك الرسالة مرة اخرى ، التي نطلب فيها عقد اجتماع فورى لمجلس الامن في ضوء الموقف الخطير السائد الآن في غرينادا - اننا نعتقد انه امر عاجل جدا ان يجتمع المجلس هذا المساء ان امكن ، من اجل بحث الموقف الخطير للغاية السائد الآن في غرينادا نتيجة للغزو . لذلك ، نطلب رسميا عقد اجتماع فورى للمجلس.

وأود ان انتهز هذه الفرصة لأبلغ اعضاء مجلس الأمن بأن لدينا امكانية عقد اجتماع هذا المساء ، ونطلب من الرئيس ان يستخدم مساعيه الحميده ، بحكمته المعهودة ليقود عملنا لهذا الغرض خلال مشاوراتنا الرسمية .

السيد كران (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد غيانا يود أن يعلن موافقته على الطلب الذى تقدم به توا ممثل نيكاراغوا . ان غيانا ، باعتبارها بلدا ينتمي الى امريكا اللاتينية وعضوا في المجتمع الكاريبي ، قلقة للغاية ازاء الامر الذى يجرى في غرينادا ، وهي ترى ان تلك القضية عاجلة تماما بحيث تتطلب اهتماما فوريا من مجلس الامن . ان الموقف حرج وله آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين . ان غرينادا بلد ذو سيادة ومستقل ، ويبدو أن هناك انتهاكا خطيرا لسلامته الاقليمية واستقلاله .

وفي هذه الظروف ، يؤيد وفد بلادى الطلب الذى تقدم به ممثل نيكاراغـــوا ، ويطلب النظر فورا في هـذا الموضوع .

السيد ماشينغادزى (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليـــزية) : لم اكن انوى التكلم بشأن هذه القضية الآن ، لأني اعتقدت انه ليس من الضرورى أن افعل ذلك . وفي مناسبة سابقة وخارج هذه القاعة ، ابلغت الرئيس بقلق وفد بـــــلادى بل في الواقع قلق كل اولئك الذين نمثلهم فيما يتعلق بذلك الموقف الحرج والمقلـــــق للغاية في غرينادا . بل لقد اعتقدنا انه في مرحلة ما ، بعد ظهر اليوم ، سوف ينظر مجلس الامن في ذلك الموقف . ومع ذلك ، فاننا سوف نسترشد بحكمتكم ، سيادة الرئيس في نظر مسألة الوضع في غرينادا في اقرب وقت ممكن ، ومن المفضل ان يكون ذلك فـــي الحال .

السيد اوفينيكوف (اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــــة) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في بيان القي في مجلس الامن منذ بضعة اشهر ، جذب وفد الاتحاد السوفياتي الانتباه الى حقيقة ان الولايات المتحدة تجرى تحضيـــــرات لعدوانها الثاني والثمانين ضد بلدان امريكا اللاتينية . وقد وقع الآن العمل العدواني وفي هذه الظروف ، يؤيد الاتحاد السوفياتي طلب وفد نيكاراغوا لعقد اجتماع عاجـــل وفورى لمجلس الأمن فيما يتصل بعدوان الولايات المتحدة المسلح ضد غرينادا .

الرئيس : أود أن أحيط المجلس علما أنني قد تلقيت رسالة من ممثل نيكاراغوا يطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن وليس فوريا حول هذه المسألة .وأنوى عرض هذا الموضوع أثناء المشاورات الرسمية التي ستعقد الآن ، ويمكن لجميع الأعضاء التعبير عن مواقفهم أثناء تلك المشاورات .

أود أن أعلن أيضا أنني تلقيت طلبات مختلفة بشأن هذه المسألة .

السيد تينوكو فونسيكا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعتذر للكلام مرة أخرى ولكنني أود أن أشرح مايلي : كما ذكرتم سيدى الرئيس فاننا تقدمنا برسالة هذا الصباح نطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن ولكننا قدمنا الآن رسالة أخرى نطلب فيها عقد اجتماع فورى فيما يتعلق بالحالة الخطيرة في غرينادا . لقد أردنا فقط أن نثبت هذا حتى نبرز أهمية هذه المسألة .

الرئيس : أشكر ممثل نيكاراغوا على هذا الايضاح . أود أن أحيط المجلس علما انني تلقيت الآن لتوى الرسالة التي أشار اليها ممثل نيكاراغوا . وستعرض في المشاورات الرسمية التي ستنعقد بعد قليل .

أعتزم رفع الجلسة الآن ، وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن عقب التشاور مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠